دراسات

هل تخطط "إسرائيل" لإعادة احتلال غزة؟

قسم الشؤون الإسرائيلية

مركزرؤية للتنمية السياسية

مركز رؤية للتنمية السياسية

2016

العنوان: هل تخطط "إسرائيل" لإعادة احتلال غزة

السلسلة : شؤون إسرائيلية

الكاتب : محمود مرداوي

الشهر/ السنة :

جميع الحقوق محفوظة لمركز رؤية للتنمية السياسية © 2017

يسعى مركز رؤية للتنمية السياسية أن يكون مرجعية مختصة في قضايا التنمية السياسية وصناعة القرار، ومساهماً في تعزيز قيم الديمقراطية والتعددية والاعتدال والتسامح. ويسعى المركز إلى تنمية القدرات والإمكانيات السياسية لدى الأفراد والجماعات والأحزاب في المنطقة، بما يخدم بناء مجتمعات ودول مدنية وديمقراطية قائمة على مبادئ حق تقرير المصير والحرية، بما يساعد على نبذ العنف والتطرف، والمساهمة في إنجاز الشعوب لحقوقها السياسية والمدنية لاسيما الشعب الفلسطيني.

ويهدف المركز إلى مساعدة الكفاءات العلمية والبحثية في مجال العلوم الإنسانية في تطوير مهاراتها و وتنميتها، وتوفير الدعم السياسي والأكاديمي للفلسطينيين، ورعاية الطاقات الثقافية، وتنمية المهارات السياسية لدى الشباب. ويسعى إلى فهم قضايا المجتمع المدني، وتمكين المرأة من خلال أدوات البحث العلمي في الحقول الاجتماعية والإنسانية والسياسية.

Vision Center for Political Development

İkitelli Organize San. Bölgesi Mah. Hürriyet Bulvarı Enkoop Sanayi Sitesi No:70/33

Başakşehir / Istanbul.

Tel: +90 2126310107

www.vision-pd.org/

ملخص:

رغم التصريحات الإسرائيلية التي تدعو إلى إعادة احتلال غزة، إلا أن المؤسسة العسكرية والسياسية لا تتبنى هذا التوجه، وذلك لعدم وجود بديل يسيطر على غزة ويملأ الفراغ. لكن الفرضية التي تتحدث عن عملية عسكرية نظريًا، أو حرب شاملة يتخللها احتلال مناطق في غزة، ونقاط حيوية تسهل السيطرة عليها، وتوفر حماية لقوات عسكرية مندفعة لتحقيق مهمات تكتيكية عملياتية، هي أمر وارد، رغم عدم توفر رغبة لكلا الطرفين في اندلاعها، بسبب خطورة نتائجها.

لكن هشاشة الوضع، ووجود أطراف تسعى بشكل دائم، عبر إطلاق الصواريخ، لجر الطرفين لتلك النقطة، تجعل من احتمال اندلاع اشتباكات عسكرية بين الطرفين، أمرًا ممكنًا، خاصة إذا أدت تلك الاشتباكات إلى وقوع قتلى، رغم حرص الطرفين على منع حصول ذلك، وإدراكهما لنوايا أطراف أخرى للوصول لهذه النقطة، وتحقيق هذه الغاية، واعتقادهما بعدم قدرتهما على تحقيق معادلة أفضل من المعادلة السارية حاليًا لذلك فان إعادة احتلال غزة مستبعدة.

لكن وفق الضوابط والمحددات التي وضعها الاحتلال لنفسه، وضعف قدرته على الحسم، أو نقل المعركة إلى داخل حدود القطاع، وعجزه عن حماية جبهته الداخلية، وعدم يقينه بإنهاء الحرب في وقت قصير، وبانتصار واضح وفْق النظرية الأمنية المعتمدة مؤخرًا، وكذلك عدم رغبة المقاومة الفلسطينية في المواجهة والحرب حاليًا، كل ذلك يجعل السيناريو الأقوى بأن إمكانية اندلاع الحرب في العامين القادمين أيضًا مستبعدة.

لا تحتل غزة موقعًا مهمًا في الأيديولوجية الصهيونية المغلفة بالدين، ولم تتبع تاريخيًا لمملكة داود أو سليمان، ولا مملكة يهودا أو السامرة لاحقًا بعد انقسامها (حوت ، 1987). واليوم، لا توجد قوة دفع أيديولوجي، أيًا كانت، لإعادة احتلال غزة، والسيطرة عليها مجددًا، رغم بعض الأصوات المحدودة التي تخرج بين الوهلة والأخرى.

وغزة، في تقديرات العدو، لا تشكل خطرًا إستراتيجيًا على دولة الاحتلال من حيث الموقع الجغرافي، خاصة في ظل جهود نزع السلاح من سيناء، ووجود نظام سياسي في مصر يسيطر عليه العسكر، ولا يتبنى في عقيدته العسكرية تحرير فلسطين، ولا يُدرج العدو الصهيوني في قائمة الأعداء.

ورغم الحروب التي شنها الاحتلال على غزة بعد عام 2006، لم يطالب أي قائد عسكري صهيوني بإعادة احتلال غزة، رغم أن المقاومة الفلسطينية تسعى بشكل مستمر ومعلن لبناء قوة عسكرية متنامية، تؤمن بتحرير فلسطين كل فلسطين، وتبذل قصارى جهدها لتحقيق هذا الهدف.

إن تطور الحالة الأمنية المحيطة بدولة الاحتلال في الآونة الأخيرة، نتج عنه حالة من هوس (الدفاع عن كل شيء)، الأمر الذي خلق إشكالية كبيرة في مفهوم الأمن لدى دولة الاحتلال، كرّست عدم اليقين بنظامها الأمني، وسبّبت عجزًا في القدرة على قراءة المتغيرات، وتشخيص الخصوم، وتحديد أهدافهم وقدراتهم بدقة، وتوقيت ظهور تهديداتهم. مما شوش أيضًا، وبالتوازي، على مفهوم معنى النصر والهزيمة في المواجهات العسكرية لدى الاحتلال.

في الماضي، انحصر معنى (الدفاع عن كل شيء) في عقيدة الأمن القومي الصهيوني، في تحديد الأخطار القادمة من "الدول"، وبناءً على هذا التشخيص، تم بناء القوة العسكرية وتدريب الجيش وهيكلته. لكن المفاجأة تمثلت في تحوُّل المخاطر من "دول" إلى "قوى متدنية الوتيرة"، الأمر الذي نتج عنه مفهوم غامض للأمن، حاول وضْع تصور لقوة قادرة على التعامل مع التحديات الأمنية الحالية والمستقبلية، في آن واحد، ومعرفة كيف تحافظ على جاهزيتها من النواحي المختلفة لمواجهة جميع ما تراه من تهديدات (كميل، 2011).

مفهوم (الدفاع عن كل شيء)

اقتنع الاحتلال أخيرًا بوجوب إعادة النظر بمفهوم الأمن، ومن هنا جاءت الوثيقة الإستراتيجية للجيش، والتي صدرت عن هيئة الأركان بتوجيه من رئيس الأركان (أيزنكوت)، وتوقيع رئيس الحكومة (نتنياهو) ووزير الحرب السابق (يعلون)، والتي من المفترض أن تُحدث تغييرًا في الطابع العام للجيش، تجعله قادرًا على مواجهة التحديات المستقبلية.

تضمنت الوثيقة العديد من المرتكزات الأساسية، أهمها كيفية الرد في حال نشوب مواجهة، وعلاقة المستوى العسكري بالمستوى السياسي، وتحديد العدو الرئيس في المرحلة الراهنة.

حددت الوثيقة عدة إستراتيجيات، تَفترض أنها قادرة على مواجهة التحديات المقبلة، ومن أبرزها:

1- تحول العدو من "دولة" إلى "مقاومة".

2- ارتباط الانتصار بمدى تحقيق الأهداف المحددة، وليس إسقاط سلطة العدو، أو احتلال أراضيه.

3- ترتيب وتنسيق العلاقة بين المستويين العسكري والسياسي في السلم والحرب.

4- عدم مبادرة الجيش في حرب مع أعدائه، ولكن إذا فُرضت عليه فسيختار الهجوم وليس الدفاع.

5- في حال نشوب مواجهة جديدة، سيتم قصف آلاف الأهداف في عمق الأراضي اللبنانية وقطاع غزة.

كما شملت الوثيقة أسس النظرية الأمنية الإسرائيلية التقليدية، المتمثلة في مفهوم الحسم والإنذار، والدفاع عن النفس والردع، ثم الوصول إلى هذه النتائج عبر إستراتيجية دفاعية، تضْمن استمرار وجود دولة الاحتلال، وتحقيق قوة ردع كافية، والتخلص من التهديدات، وإبعاد جولات المواجهة، والحفاظ على قوة ردع عسكرية تضمن عدم الاعتماد على الدفاع عن النفس فقط، بل المبادرة للهجوم إذا اقتضت الضرورة، على أن تستخدم القوة بصورة حازمة لضمان نصر واضح وساحق.

كما تناولت الوثيقة طبيعة السلوك الأمني والعسكري في حالات الهدوء، من خلال مواصلة أذرع الأمن عملها الموحد، بهدف المس بالمنظمات المسلحة، وإبعاد خطرها، وتقوية الردع عبر خلْق حالة من التهديد المتواصل والموثوق.

أهم ضوابط استخدام القوة لدى دولة الاحتلال:

1) التعرض لسيادة دولة الاحتلال: إذ إن أكثر من مسؤول صهيوني هدد بأن أي اعتداء صاروخي على المدن الإسرائيلية، ستعتبره "إسرائيل" مسًا بسيادتها، ولن تتردد في الرد القاسي على أي هجوم صاروخي.

2) القانون الدولي: حيث إن دولة الاحتلال تعتمد على السياق الجيو-إستراتيجي الذي تشكل خلال حرب ١٩٤٨، فقد قامت بقوة السلاح وبقرار دولي، فهي دولة الأمر الواقع. لذلك، فإن استمرارية الوضع الراهن تعتمد على الردع، وعلى تفوّق قوتها في المنطقة، وبالتالي فإن أي توجهات للتشكيك في هذا الأمر الواقع، يُقرأ كتهديد أمني يمس ديمومة الكيان الصهيوني، لذلك، تحاول دولة الكيان التعايش مع هذه الحالة الطارئة، فإن أصبح من الصعب الحفاظ على حالة الردع فورًا، فإنها تفتعل تعديلاً في المناخ السياسي من أجل إعادة احتكار الردع، للحفاظ على تواصل الوجود في المنطقة. لكنْ إذا كان الأمر لا يقترب من التهديد الوجودي، ولأنها دولة قامت بقرار أممي وقبول دولي، فإنها تحاول استيعاب هذا الأمر وعدم الرد.

3) الرأي العام العالمي: إذ إن دولة الاحتلال، وفي حدود معينة، تهتم بتوجهات الرأي العام، وتسعى دائمًا لاسترضائه، وعدم التصادم معه ما أمكن، وتبذل نفقات هائلة في سبيل الدعاية والإعلان، من أجل تجميل صورتها، والتخفيف من آثار تصرفاتها العدوانية في الأراضي المحتلة، من قتل وقمع، وهدم للمنازل، وقلع للأشجار، ومصادرة للأراضي، وانتهاك لحقوق الإنسان.

لذلك لا تسارع دولة الاحتلال لشن حرب ما لم يكن الإقليم متفهمًا لدوافعها، وغاضًا النظر عن بشاعة نتائجها، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال مستويين؛ المستوى الرسمي الذي غالبًا تكسبه دولة الاحتلال في أغلب دول الإقليم، والمستوى الشعبي الذي تحاول أن تحيّده، أو تخفف من ردة فعله، حتى لا يؤثر على منْع الحرب، أو تقصير أمدها، ومن ثم عدم تحقيق أهدافها.

4) الرأي العام المحلي: بعد حرب ١٩٨٢، تراجعت رغبة المجتمع الصهيوني في المشاركة في الحروب، اعتقادًا منه أنها حرب غير مبررة، وقد طال أمدها، وتوسع دور الاحتياط فيها، الأمر الذي انعكس على شرائح واسعة من المجتمع الصهيوني، من خلال زوجات الجنود وأبنائهم وآبائهم

وأمهاتهم، فبدأ المجتمع يعاني من نتائج الصراع، وتقلصت قدرته على التحمل في ظل حروب متكررة لا تنتهي، وفقد ثقته بمؤسسات الدولة الرئيسة، السياسية منها والعسكرية، وبمحكمة العدل العليا والإعلام، وازداد شعوره بعدم الاستقرار في الآونة الأخيرة. لذلك أصبح للمجتمع تأثير في صنع قرار الحرب والسلم.

من الجدير بالذكر أن الجمهور الصهيوني يتجه نحو التطرف بخطوات سريعة، وأغلب الفئات التي تدعم اليمين المهيمن على الحكم هي الشرائح المتطرفة، كالمستوطنين، والمتدينين، والشرقيين، والروس. وحتى سكان المدن المحيطة بغزة، معظمهم من هذه الفئات، الأمر الذي يعطي الاعتبارات المجتمعية قوة في قرار الحرب والسلم.

5) حجم القوات العسكرية: حيث تتمتع دولة الاحتلال بقوى عسكرية متفوقة تفوقًا هائلاً في البر والبحر والجو، ولديها من الإمكانات ما تواجه به دولاً عديدة. لكن في ظل ما تتميز به المقاومة الفلسطينية من مواصفات تكتيكية، وإجراءات ميدانية، تحرم الاحتلال من الاستفادة المطلقة من اللاتوازن لصالحه، يجعل هذه القوات جاهزة لتنفيذ أي قرار سياسي في تحديد بداية الحرب.

6) الردع المتبادل: لقد افترض الاحتلال الصهيوني ضمنًا، وعلى مر العقود، أنه يمكن ردع الشعب الفلسطيني وكل الدول المساندة، كآلية مهمة لهزيمة أي محاولة لتحدي وجودها. واعتبرت أن الدول فقط هي التي يمكن أن تشكل تهديدًا للكيان الصهيوني، لكن بعد الحروب الأربع الأخيرة، أدركت ضعف هذا الردع، في حال رفض الخصم الخضوع لهذه المعادلة. من هنا اعتبرت دولة الاحتلال أنها لن تكتفي بصد أي هجوم مفاجئ، وإنما ستعمل على تكبيده خسائر فادحة، وتلحق به هزيمة واضحة، وتجبره على الفرار، ليكون عبرة أمام سائر الدول والمنظمات، ولتُظهر أنها قادرة على حماية وجودها، كما هي قادرة على حماية حدودها.

وقد بنت دولة الاحتلال قدرتها على الردع من خلال وضع خطوط حمراء، محذرة الخصم من تجاوزها، ومُلوّحة برد عسكري صارم. فمثلاً، يعمل الاحتلال على ردع حركة حماس، التي تسيطر على قطاع غزة، من خلال حرمانها من أي إنجاز داخل القطاع، ومن خلال قصف أهداف تعتبرها حيوية في القطاع. لكنه في الوقت ذاته، يحسب حساب أي عمل ضد القطاع، خوفًا من ردة فعل المقاومة، التي بإمكانها ردع المجتمع الصهيوني، وإرساله إلى الملاجئ لفترات طويلة، من خلال منظومة الصواريخ التي تمتلكها.

وحتى تضبط دولة الاحتلال سياستها العسكرية والأمنية مع القطاع، فإنها تستحضر عواقب انزلاق الأمور من حالة اللاحرب واللاسلم، إلى حالة الطوارئ، مما يضطرها إلى وضْع محددات لأدائها العسكري والأمني، تحكم إيقاع التعامل مع قطاع غزة، وهذه المحددات هي (نحاس، 2015):

1) اعتبار حركة حماس جهة معادية، وقطاع غزة منطقة معادية، وذلك من أجل تبرير الحصار والاعتداءات على القطاع.

2) اعتبار قطاع غزة عبئًا ديموغرافيًا، لا تغيب آثاره وتكاليفه الاقتصادية والسياسية عن صناع القرار.

3) اعتبار قطاع غزة عبئًا أمنيًا، فالاكتظاظ السكاني فيه، والعداء لدولة الاحتلال، يجعلان من الصعب ترويضه وإخضاع جيل الشباب فيه بأي ثمن.

4) لاحتلال غزة ثمن باهظ في الأرواح والنفقات، والرأي العام الإقليمي والدولي.

5) المحافظة على المصالح الأمنية لـ "إسرائيل" مباشرة ودون وكلاء.

6) الإقرار بأن غزة لا يمكن أن يحكمها إلا حركة حماس، أو احتلال مباشر بتكلفة باهظة من "إسرائيل".

7) الانقسام السياسي بين الضفة وغزة يحقق مصالح "إسرائيل" السياسية في ظل حكم اليمين، ويضعف الحالة الفلسطينية أمنيًا وعسكريًا.

ووفق هذه المحددات، فإن السياسة الإسرائيلية تجاه غزة، وعلى المستويات العسكرية والأمنية والاقتصادية، تتمحور في السعي لتحقيق الأهداف التالية:

1) منْع تعاظم قوة المقاومة، ومنْع تحولها من حالة دفاعية إلى حالة هجومية تشكل خطرًا كبيرًا على أمن دولة الاحتلال، وخاصة في الجنوب.

2) منع حالة الفوضى داخل القطاع، من خلال توازنات تحول دون فقدان السيطرة على القطاع، وحتى لا تجد دولة الاحتلال نفسها في حالة استنزاف مستمر في الجنوب.

3) العمل على تجنب وقوع أزمة إنسانية تتحمل الحكومة الإسرائيلية المسؤولية عنها دوليًا وأخلاقيًا.

4) تبنّي سياسة تؤدي إلى إحباط الفلسطينيين، وذلك من خلال منع تزود المقاومة بالإمداد عبر الأنفاق والمعابر، وبالتعاون مع النظام المصري لتحقيق إنجازات في هذا المجال.

وهكذا، فإن دولة الاحتلال، وهي تدير المعركة في الجنوب مع قطاع غزة، تضع لنفسها ضوابط ومحددات، حتى لا تتدحرج الأمور إلى مواجهة عسكرية، لكنها تتبنى موقفًا لا يفترض ولا يستبعد تلك المواجهة، إلا أن حدثًا دراماتيكيًا ربما يسهم في وقوع الاصطدام، لذلك يتهيأ العدو لتلك اللحظة، ويضع على أجندة تلك الحرب أهدافًا إستراتيجية يسعى إلى تحقيقها.

لذلك، فإنه في أي مواجهة قادمة، سيعمل العدو خلال المواجهة، وعلى كل مستوياته المنخرطة في المواجهة، على ما يلي:

أولاً: إزالة الخطر بشكل سريع وخاطف، والأخْذ بتوصيات لجان التحقيق التي شُكلت لدراسة ما سُمي بعملية الجرف الصامد، وأهمها ألا تتجاوز الحرب عشرة أيام.

ثانيًا: تعزيز حالة الردع من خلال تكبيد المقاومة خسائر فادحة، تردعها عن التفكير مرة ثانية في الدخول في مواجهة جديدة، وحرمانها من تحقيق أي إنجاز، حتى لا تملك مبررات إقناع الجمهور في جدوى مواجهة أخرى.

ثالثًا: تحقيق الحسم العسكري، حيث إن الحروب الأخيرة على لبنان وغزة حرمت الجيش الإسرائيلي من تحقيق نصر واضح، وفي أغلب المواجهات خرجت بتعادل إستراتيجي، الأمر الذي أوجب على المؤسسة العسكرية التفكير بإعادة بناء وتأهيل وتدريب الجيش، لخوض حرب قادمة تمكّنه من إحراز حسم واضح.

مواقف القيادات الإسرائيلية

وهكذا، وبعد إدراك هذه المحددات والأهداف، وما جاء في الوثيقة الإستراتيجية، ومن أجل توضيح الصورة لما يمكن أن تستقر عليه الأمور، لا بد من تلخيص مواقف القيادات الإسرائيلية، السياسية والعسكرية، وذلك على النحو التالي:

1- موقف نتنياهو

يتطرق نتنياهو في معظم المناسبات إلى أن الحكومة الإسرائيلية لا تتحمل المس بمواطنيها، وأن أي إطلاق للصواريخ سيواجَه بعنف، وأن أي تهدئة ستواجَه من الحكومة الإسرائيلية بهدوء موازٍ.

ويؤكد نتنياهو دائمًا أن دولة الاحتلال لا تسعى للتصعيد، لكنها لن تتهاون في حال حدوث تطور يمس أمن الاحتلال (كوهن، 2016).

2- موقف ليبرمان/ وزير الجيش ورئيس حزب "إسرائيل بيتنا"

يهدد ليبرمان باستمرار بأن أي خرق من قطاع غزة تتحمل مسؤوليته حركة حماس، ويستوجب ردًا سريعًا وعنيفًا، ويقول إن "إسرائيل" لا تسعى للحرب، ولكن إذا ما فُرضت عليها فستقرر حسم المعركة، وإسقاط حكم حماس، واحتلال القطاع لفترة محددة حتى إيجاد سلطة بديلة (إيتسك، 2016).

وفي المقابل، يتعهد ليبرمان بالسماح ببناء ميناء ومطار في قطاع غزة، ورفْع الحصار وتحسين الاقتصاد، إذا أوقفت حماس التسلح وحفر الأنفاق (حوري، 2016).

3- موقف يسرائيل كاتس/ وزير المواصلات وعضو المجلس الوزاري الأمني المصغر "الكابينيت"

طالب يسرائيل كاتس ببناء ميناء عائم تبادر "إسرائيل" إلى بنائه بتمويل أوروبي، يمنح قطاع غزة حرية الخروج والدخول والتصدير والاستيراد، ويسمح بربط القطاع بكل مستلزمات البنية التحتية من كهرباء وماء وبضائع، على أن يتم الرد بشكل عنيف على كل خرق يستهدف السيادة الإسرائيلية، لأن "إسرائيل" تكون قد وَفَت بكل ما عليها تجاه قطاع غزة.

4- موقف موشي كحلون/ وزير المالية ورئيس حزب "كلنا"

لا يختلف موقف كحلون من قطاع غزة عن موقف نتنياهو، فهو لا يؤيد أي حرب استباقية مع قطاع غزة، لكنه يؤيد الرد على كل خرق.

5- موقف نفتالي بينت/ رئيس حزب "البيت اليهودي"

يعتقد بينت أن الحكومة قد ترددت في اعتراض مخطط حماس في بناء الأنفاق والتشويش عليه، وهو يؤيد قصف أي نفق يتم الحصول على معلومات عن مساره، خاصة إذا كان قريبًا من الحدود، ولو أدى إلى تصعيد عسكري، لكنه لا يؤمن بحرب استباقية، ويساند الاقتراحات الداعية للتسهيل على غزة، ولم يُبدِ معارضة جذرية لموضوع الميناء البحري.

6- موقف أريه درعي/ وزير المالية ورئيس حزب "شاس" الديني المتشدد

يؤيد درعي الرد على إطلاق الصواريخ، وغير متشجع لحرب استباقية، وهو يتبنى رأي الجهات المختصة في الجيش والأجهزة الأمنية.

7- موقف جلعاد أردان/ وزير الأمن الداخلي

يرى أردان أنه لا داعي لأي حروب استباقية، وأن على الحكومة أن ترد على أي خرق بقوة، وتقصف أي هدف تصل عنه معلومات بأنه يشكل خطرًا على "إسرائيل"، سواء كان نفقًا أو سلاحًا.

8- موقف يوفال شتاينتس/ وزير الطاقة وعضو المجلس الوزاري الأمني المصغر "الكابينيت"

يتمسك شتاينتس بالرد على كل الخروقات، ويؤيد الموقف التقليدي للحكومة، وهو يرى ما يراه نتنياهو، رغم خبرته الأمنية الواسعة، من خلال دراساته ومناصبه السابقة (حوسكي، 2016).

9- موقف أيزنكوت/ رئيس هيئة الأركان

يعتبر أيزنكوت أن حركة حماس مستمرة في مراكمة قدراتها العسكرية، من خلال حفر الأنفاق والتزود بالأسلحة والمعدات، والاستمرار في التدريب والتحضير للمواجهة القادمة. كما يرى أن حركة حماس، والمقاومة الفلسطينية عمومًا، ارتدعت من خلال ما يسميه الاحتلال بـ (الجرف الصامد)، أو ما تسميه المقاومة بـ (العصف المأكول)، ولا زالت تمتنع عن التصعيد ولا ترغب في المواجهة. وعليه، فالجيش يرى أن من المصلحة الحفاظ على الهدوء، وتأخير المواجهة كلما كان

ذلك ممكنًا، مع الاحتفاظ بالرد. وحسب تقديرات الجيش الصهيوني، فإن مستوى الردع ضد حركة حماس ما زال قائمًا ولم يتغير، وأن الّحركة ليست معنيةً الآن بخوض مواجهة ضدّ "إسرائيل"، رغم أنها مستمرة في بناء قوتها العسكرية، من خلال تطوير الصواريخ وحفر الأنفاق.

10-موقف يال زامير/ قائد المنطقة الجنوبية، ويهودا فوكس/ قائد فرقة غزة:

يرى زامير وفوكس أن حركة حماس والمقاومة الفلسطينية تقومان ببناء قوتهما، ومراكمة سلاحهما وخبرتهما، وكل ذلك يتم إعداده للمواجهة القادمة، والتي سيُستهدف بها الجنود الإسرائيليون وسكان غلاف غزة. ومع ذلك يؤمن الاثنان، وهما من أصحاب الاختصاص المباشر، ورأيهما مؤثر في المستويين العسكري والسياسي، أن ربح أي شهر من الهدوء هو ربح مُجدٍ، وأن "علينا ألا نعجّل بأي مواجهة ما لم تفرض علينا"، مؤكدين على الموقف الذي يعبر عنه أيزنكوت ونتنياهو، بتحميل حماس المسؤولية المباشرة عما يجري في قطاع غزة، والتأكيد على أن أي خرق سيقابل برد عنيف (إلموج ، 2016).

11- موقف المراسلين العسكريين والمحللين الأمنيين:

يعتقد هؤلاء أن الحكومة الإسرائيلية، من أجل رفع الحصار وتحسين الأوضاع الاقتصادية، تصر على وقف حفر الأنفاق وتصنيع السلاح، بينما حماس تتمسك بذلك، الأمر الذي ترفضه الحكومة الإسرائيلية. ومع ذلك ليس من أولويات الطرفين الدخول في حرب في الوقت الحاضر، وما بين الموقفين يمكن تخفيف الحصار، وتخفيف الضغط عن السكان، حتى يتم تأجيل المواجهة الحتمية، من وجهة نظرهم.

وأمام هذا الموقف المستبعِد للحرب حاليًا، يتوقع المراسلون العسكريون والمحللون الأمنيون ثلاثة سيناريوهات لمسببات حدوثها:

1- أن تحصل المواجهة بسبب توقُّع حركة حماس، وتحديدًا جناحها العسكري، أن المواجهة ستحقق مصالح سياسية واجتماعية من خلال الحرب، بدافع تأثير الضائقة الاقتصادية والعزلة السياسية، معتقدةً أن ذلك سيحسن من الوضع السائد. وهذا السيناريو مستبعَد، لكنه غير مستحيل.

2- أن يُجرّ الطرفان إلى حرب لا يرغبان فيها، من خلال حدث يقوم به طرف ثالث، يؤدي لوقوع نتائج خطيرة تحكم الإيقاع، وهذا السيناريو ضعيف، لكنه وارد في أي لحظة.

3- أن يلجأ أحد الطرفين إلى عملية استباقية، ولا سيما حركة حماس، التي تعتقد أن مثل هذه العملية ستمنع "إسرائيل" من تحقيق هدف ما، ولا سيما تدمير الأنفاق الهجومية على سبيل المثال، فتسارع لاستغلال الأنفاق قبل تدميرها لتنفيذ عملية معينة، فتتدحرج الأمور وتصل إلى المواجهة. وهذا السيناريو هو الأقوى، علمًا أن البيئة التي تسبق نشوب حرب، سواء بيئة إقليمية أو محلية، غير متوفرة، والنوايا من كلا الطرفين، المعلنة على الأقل، غير راغبة في ذلك، الأمر الذي يجعل من كل السيناريوهات في الوقت الحاضر، مستبعَدة، لكنها واردة بتفاوت.

خلاصة:

رغم تصريحات وزير الجيش أفيغدور ليبرمان أحيانًا، والتي يدعو فيها إلى إعادة احتلال غزة، إلا أن المؤسسة العسكرية والسياسية لا تتبنى هذا التوجه، وذلك لعدم وجود بديل يسيطر على غزة ويملأ الفراغ. لكن الفرضية التي تتحدث عن عملية عسكرية نظريًا، أو حرب شاملة يتخللها احتلال مناطق في غزة، ونقاط حيوية تسهل السيطرة عليها، وتوفر حماية لقوات عسكرية مندفعة لتحقيق مهمات تكتيكية عملياتية، هي أمر وارد، رغم عدم توفر رغبة لكلا الطرفين في اندلاعها، بسبب خطورة نتائجها. لكن هشاشة الوضع، ووجود أطراف تسعى بشكل دائم، عبر إطلاق الصواريخ، لجر الطرفين لتلك النقطة، تجعل من احتمال اندلاع اشتباكات عسكرية بين الطرفين، أمرًا ممكنًا، خاصة إذا أدت تلك الاشتباكات إلى وقوع قتلى، رغم حرص الطرفين على منع حصول ذلك، وإدراكهما لنوايا أطراف أخرى للوصول لهذه النقطة، وتحقيق هذه الغاية، واعتقادهما بعدم قدرتهما على تحقيق معادلة أفضل من المعادلة السارية حاليًا.

لكن وفق الضوابط والمحددات التي وضعها الاحتلال لنفسه، وضعف قدرته على الحسم، أو نقل المعركة إلى داخل حدود القطاع، وعجزه عن حماية جبهته الداخلية، وعدم يقينه بإنهاء الحرب في وقت قصير، وبانتصار واضح وفْق النظرية الأمنية المعتمدة مؤخرًا، وكذلك عدم رغبة المقاومة الفلسطينية في المواجهة والحرب حاليًا، كل ذلك يجعل من إمكانية اندلاع الحرب في العامين القادمين مستبعدة.

المصادر:

باروخ حوسكي. (2016). (الوزير أوردان يحذر: الحديث يدور عن ظاهرة تتسع) هسار أوردان مزهير: مودوبار بيتوفوعا ميترحييت. تم الاسترداد من القناة السابعة.

بوكير إلموج . (2016). (قائد المنطقة الجنوبية لرؤساء البلديات: الجيش دائمًا مستعد والمواطنون يستطيعون التمتع بالهدوء) ألوف بيكود داروم ليراشي هاريشيوت: إتساهل تميد داروخ فيهاتوشافيم يوخليم ليهيوت راجوعيم . تم الاسترداد من نانا 10 .

بيان حوت . (1987). القضية الشعب الحضارة: التاريخ السياسي في عهد الكنعانيين 1917 (المجلد ط الأولى). بيروت: دار الاستقلال للدراسات والنشر.

جيكي حوري. (2016). (ليبرمان لصحيفة فلسطينية: إذا حماس توقف التسلح وحفر الأنفاق نوافق على إقامة مطار في غزة) ليبرمان ليعيتون فلسطيني: ايم حماس يفسيك ليبتحاميش فيلو حفير منهاروت نسكيم ليسادي هيتعوفا بعزة . تم الاسترداد من حدشوت.

فادي نحاس. (2015). تقرير مدار الإستراتيجي 2015 (المشهد الأمني، لا رؤى بعيدة المدى والحساب رهن التطور). رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

فادي نحاس. (2016). المشهد الأمني-العسكري، (انخفاض التهديدات العسكرية وتزايد في الأنشطة المعادية المتعددة). رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات 2016.

منصور كميل. (2011). دليل إسرائيل العام 2011 (المجلد ط. الأولى). بيروت _لبنان: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

ويلف إيتسك. (2016). (ليبرمان: الحرب القادمة في غزة ستكون الأخيرة) ليبرمان: هاملحماه هابئا بعزة تيهيي هاحروناه. تم الاسترداد من نيوز.

يشاي كوهن. (2016). (نتنياهو يهدد: إذا هوجمنا نرد بقوة كبيرة جدًا ضد حماس) نتنياهو ميئاييم إم نوتكاف ، نفعال بيعوتسما رابا ميئود نجد هحماس. تم الاسترداد من هأرتس.